



## أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية
- (انفوجراف)
- انفوجراف

## Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

### ● موقع الرئاسة الأمريكية يسلم الضوء على منصة المشروعات الخضراء، برنامج "نُوقِي"!

- سلط الموقع الإلكتروني للرئاسة الأمريكية "البيت الأبيض"، الضوء على المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء "نُوقِي"، والمبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جو بايدن، خلال زيارته لمدينة شرم الشيخ لحضور مؤتمر المناخ COP27، لدعم تحول مصر نحو الطاقة النظيفة بالتعاون مع ألمانيا لتنفيذ محور الطاقة ضمن البرنامج.
- وذكر الموقع أن ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية يعملا على تسريع انتقال مصر للطاقة النظيفة وتعزيز الطموح المناخي وأمن الطاقة، من خلال إتاحة موارد مالية لتنفيذ محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء "نُوقِي"، الذي يستهدف إنتاج ١٠ جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، باستثمارات ١٠ مليارات دولار، ووقف محطات تعمل بالطاقة التقليدية بقدرة ٥ جيجاوات.
- وأوضح "البيت الأبيض"، أن هذا المحور الذي ينسقه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، يأتي ضمن المنصة الوطنية "نُوقِي" NWE، محور الترابط بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة، حيث التزمت مصر بتعزيز مساهمتها المحددة وطنياً لتنتج ٤٢% من الطاقة من خلال الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، كما التزمت باستراتيجية طموحة طويلة الأجل لمكافحة التغيرات المناخية ٢٠٥٠.
- وأكد البيان أن الالتزامات التي أعلنتها مصر يتحقق فوائد مناخية كبيرة من خلال تقليل انبعاثات قطاع الطاقة في مصر بنحو الهمس وتقليل التلوث بغاز الميثان، كما أنها ستعزز أمن الطاقة من خلال توفير أكثر من مليار متر مكعب من الغاز المستخدم في توليد الكهرباء.
- وأوضح أن يستهدف محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء برنامج "نُوقِي"، تحويل محطات الطاقة التي تعمل بالطاقة الحرارية إلى طاقة متجددة، من خلال تنفيذ مشروعات طاقة رياح بقدرة ١٠ جيجاوات لتحل محل محطات تعمل حالياً بالوقود الحراري بقدرة ٥ جيجاوات، وذلك في ضوء الاستراتيجية الوطنية للطاقة المستدامة ٢٠٣٥ التي تسعى الدولة من خلالها للتحول إلى الطاقة النظيفة.
- يعزز تنفيذ مشروعات محور الطاقة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج "نُوقِي" تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، وذلك بنحو ٥,٢٥ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً، كما أنه يتسق مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة النظيفة والعمل المناخي واستدامة المجتمعات المحلية. ويسهم المشروع في توفير ١,٢ مليار دولار سنوياً كان يتم إنفاقها على توفير الوقود اللازم لتشغيل هذه المحطات.

### ● البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، جهود طموحة لمصر بمجال الطاقة المتجددة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر!

- أشار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى إن مصر تقوم بجهود طموحة في مجال الطاقة المتجددة بما يمكنها من جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- وأضاف أنه يعد شريكاً إنمائياً رئيسياً للحكومة المصرية بمحور الطاقة ضمن برنامج "نُوقِي"، والذي يعد جزءاً من استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.
- وأشار إلى الشراكات مع مصر والجهود المبذولة للتحول للاقتصاد الأخضر، والتعاون الفعال في إطار المنصة الوطنية للمشروعات الخضراء "نُوقِي" ومحور الترابط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة.
- وأوضح أن مصر تعمل على تحويل ٥ جيجاوات من قدرات الطاقة الكهربائية للتحول من العمل بالغاز والنفط إلى

<sup>1</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/11/17/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B3%D9%84%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC/5980128>

<sup>2</sup> <https://www.alborsaanews.com/2022/11/14/1597475>

الطاقة المتجددة ما يعمل على تقليل الانبعاثات، ويتيح ١٠ جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول ٢٠٢٨، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

وأضاف أن برنامج "تُوْفِي" يعالج اثنين من أكثر القضايا شيوعاً في البلدان للتحول من الوقود الأحفوري، وتعزيز كفاءة شبكة الطاقة لاستيعاب احتياجات الدول من الطاقة.

وأوضح البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أنه يعد شريكاً رئيسياً للحكومة المصرية في هذه المرحلة، للاستثمار في المشروعات المبتكرة ودعم تغيير سياسات الطاقة بما يعزز البيئة التنظيمية للقطاع.

وأشار البنك إلى جهود مصر في تحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، وكذلك توليد الهيدروجين الأخضر، والاستفادة من التكلفة المنخفضة لمصادر الطاقة المتجددة والطلب المتزايد في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

وأكد أن هذه الاستراتيجية ستمهد الطريق لمصر لتصبح واحدة من الشركات العالمية الرائدة في اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون، حيث تحصل على ٨% من حصة السوق من الهيدروجين المتداول عالمياً.

### • الدكتور / محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الحلول العلمية والتمويل أساسيان لحماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي<sup>٣</sup>.

أشار الدكتور / محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، إلى إن العمل من أجل حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي يستلزم وجود حلول علمية وتمويل كافٍ.

وأضاف أن المؤسسات العلمية ومراكز الأبحاث تقوم بدور جيد لإيجاد الحلول العلمية لأزمات الطبيعة والمناخ، غير أن تمويل العمل المناخي يواجه تحديات كبيرة ويحتاج لحلول مبتكرة.

وأشار إلى النهج الذي تبنته سيشيل وبربادوس لتوفير التمويل اللازم للعمل المناخي، حيث قدمت هذه الدول نماذج ناجحة لمقايضة الديون بالاستثمار في مشروعات الطبيعة والمناخ.

وأفاد الدكتور / محمود محيي الدين، بأن تمويل أنشطة تخفيض الانبعاثات الكربونية يسير بوتيرة جيدة بدعم من تحالف جلاسجو لتمويل السباق نحو صافي الانبعاثات الصفرية.

وأشار إلى إن أجندة شرم الشيخ للتكيف تضم فئات من المشروعات التي تحقق الصمود لنحو ٤ مليارات نسمة، فضلاً عن احتوائها آليات لخفض الديون والاستثمار في هذه المشروعات.

### • بنك "يو بي إس" يتوقع تعافى الأسواق الناشئة في عام ٢٠٢٣؛<sup>٤</sup>.

يتوقع البنك السويسري "يو بي إس" تعافى الأسواق الناشئة في العام المقبل، لينضم إلى مجموعة متنامية من البنوك التي أبدت تفاؤلاً لها حيال وضع الدول النامية في ٢٠٢٣.

وأشار البنك في مذكرة بحثية، إنهم يتوقعون معدل عائد يتراوح بين ٨% و ١٢% للأسهم في الأسواق الناشئة في العام المقبل، مع عوائد بين ٢% إلى ٣% لعملات هذه الأسواق.

وبرر بنك "يو بي إس" توقعاته المتفائلة بخفض ضغوط معدلات الفائدة، وتخفيف الصين لقيود احتواء فيروس "كوفيد-١٩" في الربع الثاني من العام المقبل.

توقع البنك تحقيق معدل عائد بين ١٠% إلى ١٥% في مؤشرات الديون بالعملة الصعبة للأسواق الناشئة، وعائد يتراوح بين ٨% إلى ١٢% في مؤشرات الديون بالعملة المحلية.

وأوضح البنك أن مع استمرار اعتدال معدل التضخم في الولايات المتحدة، وتعافى الصين في الربع الثاني، نتوقع تراجع التقلبات عبر أصول الأسواق الناشئة.

<sup>3</sup> <https://www.youm7.com/story/2022/11/16/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8/5979823>

<sup>4</sup> <https://www.alborsaanews.com/2022/11/15/1598277>

## ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك بجلسة البنك التجاري الدولي حول دور المؤسسات المالية في إزالة الكربون عن القطاعات، وذلك ضمن فعاليات مؤتمر المناخ COP27.**
- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالجلسة التي نظمها البنك التجاري الدولي حول "دور المؤسسات المالية في إزالة الكربون عن القطاعات، بالتركيز على البناء الأخضر للبيئة والطاقة"، وذلك خلال فعاليات الدورة الـ ٢٧ من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ COP27، والذي تستضيفه مصر بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ٧ - ١٨ نوفمبر، بحضور عدد من رؤساء دول العالم، ومشاركة دولية واسعة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى التزام مصر بخفض الانبعاثات وجهود الدولة في ذلك، مؤكده إيلاء رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية كبيرة للجانب البيئي للتنمية المستدامة، بهدف تبني أنشطة مراعية للمناخ من أجل النمو الاقتصادي، وتحفيز شركات القطاع الخاص على تقليل انبعاثاتها، خاصة في القطاعات كثيفة الكربون، مشيرة إلى إعلان مصر استراتيجيتها المحدثة لتغيير المناخ ٢٠٥٠.
- وأكدت أن الحكومة تبذل جهوداً عديدة لتخصير خطتها الاستثمارية الوطنية ومشاريعها، في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، موضحة أن ٣٠٪ من مشروعات خطة الاستثمار الوطنية هي مشروعات خضراء، مع استهداف زيادة النسبة لتصل إلى ٥٠٪ من المشروعات الخضراء بحلول عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥.
- وأعلنت أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصدد إطلاق مبادرة "أصدقاء تخصير خطط الاستثمار الوطنية في إفريقيا والدول النامية" خلال "يوم الحلول" في ١٧ نوفمبر، ضمن فعاليات مؤتمر COP27.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إطلاق مصر كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للـ "سندات الخضراء" بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، لتعبئة الموارد للمشروعات الخضراء، لافتته إلى إطلاق البنك التجاري الدولي كذلك سندات خضراء.
- وأوضحت أن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية قامت بتطوير نظام درجات لتصنيف المشروعات الخضراء للاستفادة من الموارد المالية المتاحة، بناءً على مجموعة من المعايير التي تجعل المشروع يتسق مع الأولوية الوطنية، بالإضافة إلى تأثيره البيئي والتنموي، بما في ذلك: خفض الانبعاثات، وتعزيز التنافسية، وأخذ أبعاد الاستدامة في الاعتبار.
- كما أشارت إلى إطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، موضحة انها تمثل جهداً صادقاً لمواجهة تغير المناخ بنهج شامل لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، مضيفه انه تمثل جزءاً من الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي ٢٠٥٠، ترسم خريطة للمشروعات الخضراء الذكية لكل محافظة، وترتبطها بجهات التمويل مع جذب الاستثمارات اللازمة ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بتغير المناخ على المستوى المحلي.
- وحول الشراكات كعامل أساسي في إزالة الكربون القطاعي، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، ضرورة مشاركة المؤسسات المالية والقطاع الخاص في استكمال الجهود التي تقوم بها الحكومة والاستفادة منها، موضحة أن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في التأثير على مسار الاقتصاد الأخضر، مؤكداً ضرورة مساهمة المؤسسات المالية في استراتيجيات التنمية المستدامة في مصر، وإزالة الكربون عن استثماراتها، وكذا مراجعة دورها ليشمل تسهيل الانتقال الأخضر لقاعدة عملاتها، مما يساعد على التطور نحو إزالة الكربون على مستوى القطاعات.
- وحول صندوق مصر السيادي، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن الصندوق يستفيد من إمكاناته من خلال إنشاء منتجات استثمارية مربحة للقطاع الخاص للاستثمار المشترك ودعم أجنحة التنمية، مضيفه أن الصندوق يسعى إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى الفرص الفريدة التي تكمن في الموارد الطبيعية الوفيرة في مصر، بجانب المشاركة في مشروعات الطاقة المتجددة والمساهمة بشكل كبير في تحول الطاقة في مصر، لافتته إلى إطلاق مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر.
- وأضافت أن الدولة تتبّع نهجاً شاملاً ومتكاملاً في معالجة إزالة الكربون، بما يتماشى مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والذي يسلط الضوء على الضرورة الملحة لتنشيط الشراكات لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مشيرة إلى جهود الحكومة في تشكيل السياسات لدعم مختلف أصحاب المصلحة، ومعالجة الحواجز الهيكلية، لافتته إلى تشكيل لجنة وزارية لصياغة مجموعة من "الحوافز الاقتصادية" لتعزيز التحول الأخضر للقطاع الخاص في مصر.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تطلق مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا" ضمن فعاليات قمة الأمم المتحدة للمناخ COP27 المبادرة تهدف لتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية في إفريقيا<sup>6</sup>.**

- شهدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إطلاق مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية"، وذلك في يوم "الزراعة والتكيف" ضمن فعاليات الدورة الـ ٢٧ من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ COP27.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى آثار التغيرات المناخية التي ستعاني منها القارة الأفريقية، والتي ستؤثر بدورها على نوعية حياة السكان الأفارقة، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، لافتة إلى أن تلك المناطق ستعاني من ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والتغيرات المفاجئة في هطول الأمطار، وغير ذلك من ظواهر الطقس المتطرفة، حيث ستشكل تلك التحديات المتتالية مخاطر كبيرة على الزراعة والأمن الغذائي، مما قد يؤدي إلى عكس مكاسب التنمية التي تم تحقيقها.
- أضافت أن تفشي كوفيد-١٩ والتحديات الجيوسياسية الأخيرة تؤثر بشكل خطير على الاقتصاد العالمي وتزيد من تعقيد التحديات التي تواجهها أفريقيا حاليًا، بما في ذلك أزمة الديون، وارتفاع التضخم والبطالة، والحاجة إلى توسيع شبكات الحماية الاجتماعية.
- وأشارت إلى إنه بالرغم من ذلك؛ تمتلك أفريقيا إمكانات كبيرة لمواجهة هذه التحديات بطريقة حساسة للمناخ، حيث يتحقق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تراعي المناخ وتأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، مشيرة إلى أهمية الشراكات وتبادل الخبرات ونقل المعرفة بين البلدان الأفريقية.
- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، خطوات نجاح مبادرة "حياة كريمة" في مصر والتي أطلقتها السيد رئيس الجمهورية في ٢٠١٩ لتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، مشيرة إلى استفادة ٥٨% من سكان مصر منها، حيث أن نحو ٦٠ مليون شخص يعيشون في أكثر من ٤٥٠٠ قرية ومنطقة ريفية، موضحة أن التكلفة الإجمالية لـ "حياة كريمة" بلغت نحو ٥٠ مليار دولار، على مدى فترة زمنية تتراوح من ٣-٥ سنوات.
- وأشارت إلى أنه تم إدراج مبادرة "حياة كريمة" على منصة الأمم المتحدة من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وذلك لمراعاتها تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، من خلال اتباع نهج تشاركي لتعزيز الشراكة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والباحثين والأوساط الأكاديمية، كما أن للمبادرة نظام رصد وتقييم محدد لضمان الشفافية والمساءلة. وأوضحت أن: حياة كريمة" تتبنى نهجًا حساسًا للمناخ، من خلال تزامن جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، وتعزيز مرونة المجتمعات الريفية وتحسين قدرتها على التكيف.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد أنه بناء على تلك النجاحات، ومن أجل تعزيز العمل المناخي والانتقال من مرحلة التعهدات إلى التنفيذ؛ عملت مصر مع الشركاء الأفارقة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لإطلاق مبادرة "حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية"، والتي تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التابعة لها، ودعم جهود البلدان الأفريقية لتنفيذ مساهماتها الوطنية المحددة، بالإضافة إلى دمج العمل المناخي في التنمية الريفية المستدامة في أفريقيا، فضلاً عن تعزيز الحلول والتقنيات المبتكرة لتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية في إفريقيا.
- وشددت على ضرورة مراعاة تنوع الدول الأفريقية وتنوع ظروفها الوطنية، وقدرات كل منها، واحتياجاتها، وأولوياتها، ومخاطر المناخ، مشيرة إلى أن الرؤية الرئيسية لهذه المبادرة تتمثل في عمل الدول الأفريقية، جنبًا إلى جنب مع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحسين نوعية الحياة في ٣٠% من القرى والمناطق الريفية الأكثر ضعفًا وفقراً في القارة بحلول عام ٢٠٣٠، بطريقة حساسة للمناخ.
- وأضافت أن تحقيق ذلك يتم من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات والبرامج والتدخلات لدعم القدرة على الصمود وتنويع سبل العيش، حيث ستعزز هذه التدخلات الاقتصاد الريفي من خلال تحفيز استثمارات القطاع الخاص، كما أنه يجب تعزيز الحلول والتقنيات البعيدة والصغيرة الحجم والمقاومة للمناخ، وخلق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن المبادرة تركز على نظم الزراعة المقاومة للمناخ، والبنية التحتية المقاومة للمناخ، ووجود بيئة متوازنة لمستقبل صالح للعيش، مع التركيز على إدارة مخاطر المناخ، وسبل العيش المقاومة للمناخ، والتخطيط وتخصيص الموارد.
- وفيما يتعلق بهيكل حوكمة المبادرة، أوضحت أن المبادرة ستتبع هيكل حوكمة بسيط وفعال يتكون من السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، ولجنة توجيهية (تتألف من ممثلين مرموقين من مختلف المناطق الأفريقية)، مشيرة إلى وجود بوتسوانا والجابون وملايو ورواندا وتوغو، كما تتألف المبادرة من عدد من المنظمات الدولية

<sup>6</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2550&lang=ar>

والإقليمية ذات الصلة، وكذلك من القطاع الخاص وشركاء التنمية، مشيرة إلى مشاركة المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا (UCLG Africa)، البنك الإسلامي للتنمية، UNESCWA، موندل الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، التحالف من أجل الكوارث والبنية التحتية المرنة (CDRI)، ECONSULT، Pepsico، مؤسسة حياة كريمة ومبادرة التكيف الأفريقي (AAI)، المملكة الأردنية الهاشمية.

● **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تشارك بحدث "تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الصناديق السيادية"، وذلك ضمن فعاليات قمة الأمم المتحدة للمناخ COP27<sup>7</sup>.**

شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، بحدث "تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الصناديق السيادية"، والمعقد ضمن فعاليات الدورة الـ ٢٧ من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ عام ٢٠٢٢، COP27.

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، على الأهمية الحاسمة لحالة المناخ وخطورة التحديات التي يتم مواجهتها، والتي تعكسها آثار تغير المناخ الصعبة على الأجيال المقبلة، مضيفه أن الالتزامات التي أعلنتها الدول، بما في ذلك الأهداف المشروطة بتوافر التمويل الدولي، من شأنها أن تخفض الانبعاثات بنسبة ١٠% فقط بحلول عام ٢٠٣٠، موضحه أن تلك النسبة بعيدة عن المسار الذي يوضحه العلماء بأن نسبة ٤٥% من التخفيضات ضرورية لإبقاء نسبة ١,٥ درجة حرارة في متناول اليد، مشيرة إلى الحاجة إلى استثمارات لا تقل قيمتها عن ٤ إلى ٦ تريليون دولار للتغلب على هذا التحدي وإزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، موضحه أنه إذا لم يتم حشد هذا التمويل، فإنه لن يتم تحقيق ذلك الطموح.

وأوضحت أن تمويل التحول إلى الطاقة الخضراء يمثل تحديًا رئيسيًا، خاصة بالنسبة للدول النامية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة الأفريقية، مضيفه أن ذلك يتضح من خلال القيود في آليات التمويل الميسور التكلفة، والتي كانت متوفرة منذ أمد طويل حتى قبل أحدث فترات الركود، موضحه أن الصدمات المتكررة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي أثرت على الموارد المحلية وهزت ثقة المستثمرين الأجانب، الأمر الذي تفاقم بسبب الأزمات الأخيرة، موضحه أن تقديرات الأمم المتحدة الحالية تشير إلى أن الدول النامية ستحتاج إلى ما يصل إلى ٣٤٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتمويل التكيف.

وأوضحت أن تمويل التكيف في الدول النامية بلغ ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وزاد بنسبة ٤% فقط عن العام السابق، متابعه أن هذا لا يكفي لتمويل تدابير التكيف، مثل مواجهة الفيضانات وأنظمة الإنذار المبكر، للدول التي كانت الأقل إسهامًا في مشكلة المناخ، والتي رغم ذلك ستعاني أكثر من غيرها.

وأكدت أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتسوية العجز في التمويل دون زيادة أعباء الديون على الدول النامية، مضيفه أنه إيمانًا بأن الاستثمار الخاص قد يواجه تحديات مختلفة، فإن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تكتسي أهمية قصوى في معالجة فجوة التمويل، وينبغي اعتبارها أداة فعالة ومبتكرة في تمويل المشاريع المتصلة بالمناخ، متابعه أن الصناديق السيادية، بكل أشكالها، هي الأفضل جاهزية لتحقيق هذه الغاية.

وأضاف أنه من خلال تكامل الموارد، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد على تحقيق فتوحات كبرى لأنها توفر عددًا من الفوائد، بما في ذلك التكاليف والتخفيف من المخاطر بالإضافة إلى التنفيذ الفعال للمشروعات بكفاءة، موضحه أن ذلك يؤدي إلى تحرير الأموال العامة وتوفير الحيز المالي الذي تحتاجه الحكومات للوفاء بجدول أعمال التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، مع تحقيق أجندات المناخ.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن مصر لديها قصص نجاح كبيرة تتحقق على وجه التحديد من خلال الصندوق السيادي، موضحه أن الصندوق يعمل على تعزيز إمكانات مصر من خلال إنشاء منتجات استثمارية مربحة للقطاع الخاص للاستثمار المشترك ودعم أجندات التنمية، فضلًا عن مشاركته بنشاط في مشروعات الطاقة المتجددة والتي تسهم بشكل كبير في تحول الطاقة في مصر، مضيفه أن الصندوق يسعى كذلك إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاص إلى الفرص الفريدة التي تكمن في الموارد الطبيعية الوفيرة في مصر.

وأوضحت أن توسيع قدرة إنتاج الطاقة المتجددة في مصر سيمكنها من أن تصبح رائدة في مجالات مثل التزويد بالوقود الأخضر وتحلية المياه، فضلًا عن تصدير الأمونيا الخضراء والميثانول الإلكتروني، مشيرة إلى سعي الصندوق السيادي للتوسع في هذا المجال من خلال تقديم مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر مع القطاع الخاص، لافتة إلى تنفيذ مشروع تجريبي واحد بالفعل مع شركاء محليين ودوليين والذي تم إطلاقه بالأمس كأول مشروع في هذا الصدد، مع توقيع اتفاقيات إطارية متعددة أخرى.

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن تعقيدات تسريع التحول الأخضر من ناحية ومتابعة برامج التنمية من ناحية أخرى، جعلت الشراكة بين القطاعين العام والخاص حتمية، موضحه أن تلك الشراكة تسهم في تشجيع إنشاء أسواق جديدة وتحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاعات والأنشطة التي كان يعتبرها مستثمرو القطاع الخاص

<sup>7</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2536&lang=ar>

في السابق مستحيلة أو غير مناسبة.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشهد توقيع اتفاقيات بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة<sup>٨</sup>.**

شهدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي توقيع عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين الصندوق وعدد من المطورين بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة.

وأشارت إلى إن صندوق مصر السيادي يمثل ذراعًا استثماريًا مهمًا للحكومة المصرية، مضيفة أن دوره يتمثل في البحث عن الفرص الاستثمارية المتاحة ودراساتها وتحويلها إلى منتج استثماري جيد يتم عرضه على القطاع الخاص، مؤكدة أن الصندوق يقوم حاليًا بإزالة كل الأعباء التي قد يتحملها المستثمر المحلي والأجنبي في التعامل مع الدولة، بالإضافة إلى دخول الصندوق أحيانًا بحصص اقلية لتشجيع المستثمر والقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

وأوضحت أن مصر استثمرت بشكل كبير في مجال البنية التحتية والأساسية لتكون جاذبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلًا عما قامت به مصر من تعديلات في التشريعات، مشيرة إلى زيادة رأس المال المرخص للصندوق السيادي المصري من ٢٠٠ مليار جنيه إلى ٤٠٠ مليار جنيه، استهدافًا للوصول إلى تريليون جنيه في خلال سنوات، ليصبح لديه القدرة والقابلية لاستيعاب كل الشركات المختلفة.

وحول الخطط المستقبلية للصندوق في مجال الطاقة المتجددة؛ أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن هناك مجموعة من الخطط في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، موضحة أن مصر طرحت مجموعة من الاستثمارات في مجال تحلية المياه وحصلت مصر على أساسها على ٣٠٠ عرض للتعاون من العديد من الدول، مؤكدة أن الصندوق يعمل بجد من أجل حشد استثمارات القطاع الخاص في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء وتحلية المياه.

وأشار الأستاذ / أيمن سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي إن هذا النجاح الكبير يمثل علامة فارقة في استراتيجية مصر الخضراء، وكان ممكنًا فقط مع استمرار جميع الرعاة الحكوميين وإيمان الشركاء بإمكانيات مصر كمركز للهيدروجين الأخضر.

وأكد أن مصر بذلت جهدًا هائلًا في تطوير برنامج الهيدروجين الأخضر وحققت تقدمًا مذهلاً في الوصول إلى هذه المرحلة في غضون أشهر، مشيرًا إلى أن توقيع هذه الاتفاقيات الملزمة يعد شهادة على قدرة صندوق مصر السيادي على تنفيذ دوره في جذب الاستثمار الخاص إلى القطاعات الاستراتيجية، بعد أن وقع ٨٣ مليار دولار في استثمارات مع ٩ مطورين.

وأوضح سليمان أن الاستثمارات تتماشى مع استراتيجية صندوق مصر السيادي لإزالة الكربون باستخدام وسائل مستدامة تفيد الاقتصاد، وتضع مصر كمركز دولي للطاقة الخضراء.

• **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٤٣ مليار دولار صادرات مصر الوطنية بنهاية ٢٠٢١<sup>٩</sup>.**

أشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى إن صادرات مصر الوطنية ارتفعت بنهاية العام الماضي ٢٠٢١، مقارنة بالعام السابق له ٢٠٢٠، بشكل ملحوظ، حيث سجلت القيمة الإجمالية للصادرات نحو ٤٣ مليار و٦٣٧ مليون دولار بنهاية ٢٠٢١، ارتفاعًا من ٢٩ مليار و٣٢٣ مليون دولار في العام السابق له، بزيادة بلغت ١٤ مليار و٣١٤ مليون دولار.

وأوضح الجهاز المركزي، أن قائمة الصادرات الوطنية تضمنت كلا من صادرات الوقود بقيمة بلغت ١١ مليار و٨٩٢ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ٤ مليارات و٨٣١ مليون دولار عام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٧ مليارات و٦١ مليون دولار، يليها صادرات القطن الخام والتي سجلت نحو ٢٢١ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ١٦٤ مليون دولار في العام السابق له ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٥٧ مليون دولار.

وأضاف أن قد شملت القائمة أيضا صادرات المواد الخام بقيمة بلغت ٣ مليار و١٨٨ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ٢ مليار و٨٦٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ١٥١ مليون دولار، ثم صادرات السلع نصف المصنعة بقيمة بلغت ٨ مليارات و٢٥٣ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ٧ مليارات و٥٥٩ مليون دولار عام ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٦٩٤ مليون دولار، إلى جانب صادرات السلع تامة الصنع بقيمة بلغت ٢٠ مليار و١٨٢ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ١٣ مليار و٨٣٨ مليون دولار في ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٦ مليار و٣٤٤ مليون دولار، وأخيرا الطاقة الكهربائية بقيمة بلغت ٧١ مليون دولار عام ٢٠٢١، مقابل ٦٤ مليون دولار في ٢٠٢٠، بزيادة بلغت ٧ ملايين دولار.

<sup>٨</sup> <https://mped.gov.eg/singlenews?id=2560&lang=ar>

<sup>٩</sup> <https://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowHmeNewsPDF.aspx>

## ثالثاً: النشاط المالي

### التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

### التأجير التمويلي

#### ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### ● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشغيل عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

## التمويل متناهي الصغر

### الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

### جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يعرض مساهمته في تطوير البنية الأساسية<sup>١١</sup>.

- أشار جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إلى إنه قد خصص نسبة من التمويلات المتاحة من خلال شركاء التنمية الدوليين، لتنفيذ مشروعات في مجال البنية الأساسية، يتم تحديدها بناء على احتياجات المواطنين وبالتنسيق مع المحافظات المعنية كما يتم الاعتماد في تنفيذ هذه المشروعات على العمالة الكثيفة بدلاً من الآلات والمعدات مما يتيح الآلاف من فرص التشغيل للعمالة غير المنتظمة.
- وكشف جهاز تنمية المشروعات بمناسبة انعقاد قمة المناخ COP27 عن المشروعات التي نفذها في مجال تطوير البنية الأساسية ومنها المساهمة في حماية جوانب نهر النيل والتي تعتبر من أهم محاور التكيف مع آثار تغير المناخ حيث يتم تنفيذ أعمال التبطين والتكسية للحد من عوامل التعرية والتآكل كما يتم إزالة الحشائش من نهايات الترع الصغيرة لتحسين نوعية المياه وخفض التبخر والتقليل من الاستهلاك وتسهيل أعمال الري للحفاظ على مواردنا المائية، وشملت المشروعات المنفذة تغطية ترع ومصارف بطول حوالي ٢,٥٥ كم، وحماية جوانب نهر النيل بطول ٦٦ كيلو متر، وإزالة حشائش من الترع الصغيرة بطول ٣١٤٠ كم، وتأهيل ترع صغيرة بطول ٢١٦ كم، وتبطين جوانب ترع ومصارف بطول ٥ كم.
- وينفذ الجهاز مشروعات لتوفير مياه شرب نظيفة للمواطنين ومنها مد وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب المتهاكلة وخزانات المياه ودق الآبار الارتوازية بالمناطق المحرومة للتقليل من انتشار الأمراض الناتجة عن استخدام مياه شرب غير النقية وكذلك معالجته مشكلة الانقطاع المستمر لخدمة المياه ببعض المناطق، حيث تم مد خطوط مياه شرب جديدة بطول حوالي ٣٣٤ كم، وإحلال وتجديد خطوط مياه شرب مختلفة الأقطار بطول حوالي ١٨٩ كم، وإنشاء عدد (٢) خزان مياه أرضي، وإنشاء عدد (٢٠) بئر تجميع مياه الأمطار للجمعيات البدوية، فضلاً عن تنفيذ مشروعات متكاملة في مجال الصرف الصحي لشبكات انحدار وخطوط طرد بطول ٩٠ كم وإنشاء عدد ٤٨ خزان تحليل في المناطق النائية ومحطات رفع ومعالجة بالمناطق المحرومة.

10

[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

11

<https://www.youm7.com/story/2022/11/15/%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/5978071>



قام الجهاز خلال الثمان سنوات الماضية بتوقيع (١٤٥) اتفاق اطار عمل مع اغلب محافظات الجمهورية بقيمة تقديرية حوالي ١,٨ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات متنوعة تسهم في تطوير البنية الأساسية في المناطق الأكثر احتياجا ومن بينها تأهيل المساكن الأولى بالرعاية ورسف الطرق وترميم المدارس ومراكز الشباب والوحدات الصحية وتطوير الأسواق التجارية بالإضافة إلى مشروعات الري وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، وحيث يتم تمويل هذه المشروعات بالتنسيق مع عدد من الجهات المانحة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية مبادلة الديون (ألمانيا) والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي.

### ● جهاز تنمية المشروعات، يضح ٢٢,٦ مليار جنيه تمويلات للشباب<sup>١٢</sup>.

كشفت المهندسة طارق شاش / نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن الشباب حتى ٣٥ عاما استفادوا بتمويلات بلغت ٢٢,٦ مليار جنيه منذ نشأة الجهاز (الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقا) وحتى سبتمبر ٢٠٢٢، أي حوالي ٣٧ % من إجمالي التمويل الذي ضخه خلال هذه الفترة.

وأكد أن جهاز تنمية المشروعات ينفذ إستراتيجية مرنة وميسرة لتلبية احتياجات العملاء خاصة للمشروعات الجديدة وذات الطبيعة الابتكارية، وذلك من خلال تصميم منتجات تمويلية تناسب هذه الاحتياجات، ومنها المنتجات التمويلية الخاصة بالمشروعات الصديقة للبيئة كمشروعات الطاقة المتجددة (محطات الطاقة الشمسية) ومشروعات تدوير المخلفات الزراعية ومشروعات إنتاج الغاز الحيوي (البيوجاز)، إضافة إلى تمويل تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

وأوضح أن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ مهد الطريق لتنمية وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في مصر بشكل عام، وخاصة المشروعات الناشئة والابتكارية ومنها مشروعات الطاقة المتجددة والمشروعات الزراعية فضلا عن تقديم مختلف أوجه الدعم لحاضنات ومسرعات الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر بالإضافة إلى أدوات التمويل غير المصرفية.

وأضاف أن القانون اهتم بتقديم حزمة متكاملة من الحوافز التمويلية لدعم حاضنات ومسرعات الأعمال وصناديق رأس المال المخاطر التي تقدم خدماتها للمشروعات الناشئة لمساعدة الشباب على تحويل اختراعاتهم وابتكاراتهم إلى مشروعات ذات جدوى اقتصادية وقادرة على الوصول إلى منتج متميز وقادر على المنافسة في الأسواق.

وأشار إلى أن القانون تضمن عددا من التيسيرات المتنوعة المرتبطة باعتماد آليات جديدة ومرنة لإتاحة التمويل وتسهيل إجراءات إقامة مشروعات ريادة الأعمال إلى جانب تسهيل إجراءات التسجيل واستخراج التصاريح من مكاتب وفروع الجهاز المنتشرة بكافة المحافظات، وتأهيل الشباب من خلال مشاركتهم في الدورات المتخصصة.

أوضح أن الجهاز يعمل على نشر ثقافة تمويل المشروعات الابتكارية بين مؤسسات التمويل المتخصصة في مصر ويشجعها على دعم رواد الأعمال كما أنه يشارك في تنفيذ برامج تدريبية لتدريب الكوادر البشرية في هذه المؤسسات لتعريفها بقواعد وآليات تمويل رأس المال المخاطر مما يخلق قاعدة عريضة تقوم بتمويل المئات من المبتكرين ورواد الأعمال.

<sup>12</sup> <https://almalnews.com/%d8%aa%d9%86%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d9%8a%d8%b6%d8%ae-22-6-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%87-%d8%aa%d9%85%d9%88/>

%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d9%8a%d8%b6%d8%ae-22-6-%d9%85%d9%84%d9%8a%d8%a7%d8%b1-%d8%ac%d9%86%d9%8a%d9%87-%d8%aa%d9%85%d9%88/

## الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



### تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



### تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

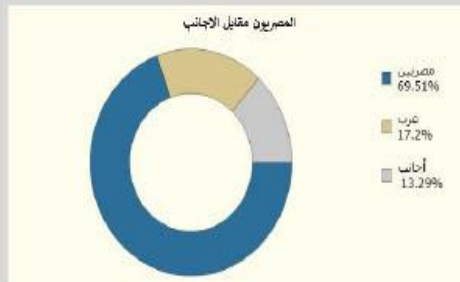
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1.41% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 17 نوفمبر 2022، مقارنة بنسبة 1.91% في بداية الأسبوع. كما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 1.10% مقارنة بزيادة قدرها 2.18% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 1.47% مقارنة بنسبة 1.1% في بداية الأسبوع، بينما تراجع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -0.30%، مقارنة بارتفاع بنسبة حوالي 5.6% في بداية الأسبوع.



### فئات المستثمرين



## رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح تقرير هيئة الطاقة الدولية، أن مصر من أكبر منتجي الطاقة المتجددة في إفريقيا منذ ٢٠١٠:

### مصر من أكبر منتجي الطاقة المتجددة في إفريقيا منذ 2010



#### طاقة الرياح



مصر ثالث أكبر دولة في توليد طاقة الرياح في إفريقيا في 2020.

1380 ميجاوات، حجم إنتاج مصر من طاقة الرياح.

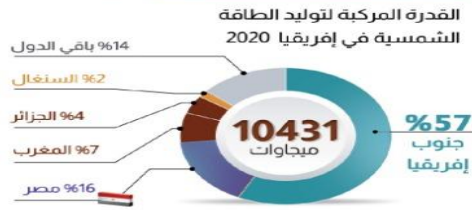


#### الطاقة الشمسية



مصر ثاني أكبر دولة في إنتاج الطاقة الشمسية في إفريقيا في 2020.

1680 ميجاوات، قدرة مصر على توليد الطاقة الشمسية.



#### 8.2 مليارات دولار



حجم استثمارات الطاقة المتجددة التي تلقتها مصر خلال الفترة (2010-2020).

75% من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة لإفريقيا تركزت في 4 دول من بينها مصر خلال الفترة (2010-2020).



المصدر: هيئة الطاقة الدولية، يناير 2022

#### بنبان رابع أكبر محطة توليد طاقة كهربائية شمسية في العالم



جاءت محطة بنبان للطاقة الشمسية في المركز الرابع على مستوى العالم كأكبر محطة للطاقة الشمسية.

المصدر: سولار إنرجي إنسايتس، يناير 2022

#### 68%

الزيادة المتوقعة لقدرة مصر على إنتاج الطاقة المتجددة خلال (2021-2026) لتصل إلى 4 جيجاوات.



المصدر: هيئة الطاقة الدولية، ديسمبر 2021



www.idsc.gov.eg